ثغرات اقتصادية في الدستور (٢ - ٢)

د. عبد الجبار عبود الحلفي

المادة (١٠٩) الباب الرابع. نصت على الآتي ((النفط والغاز هما ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات).
هذه العبارة رمادية أي مضببة ومفتوحة وتمهد لقرارات قد تتخذها الحكومة ممثلة بوزارة النفط تتيح التصرف بملكية هذين المصدرين. ولذلك يجب تعديل هذا النص كما يأتي (ان الثروة الطبيعية في باطن الأرض وما عليها هي ملك لجميع العراقيين. ولا يجوز لأحد او جهة ما التصرف بملكيتها الا بقانون توافق عليه الجمعية الوطنية بالاجماع وان ايرادات هذه الثروة يجب ان تستفيد منها جميع المحافظات العراقية وحسب حجم سكانها واهميتها الاقتصادية بحيث تنعكس هذه الاهمية على تنمية وازدهار جميع المحافظات).
فعلى سبيل المثال لا الحصر، ان البصرة تمتلك من الثروة النفطية والغازية ما نسبته اكثر من ٦٠٪ من مجمل هذه الثروات في العراق. فضلا عن ذلك فهي ميناء العراق الوحيد. معنى ذلك انها القناة الرئيسة لنمو وازدهار الاقتصاد والمجتمع. فمن غير الطبيعي ان تكون مدينة اعتبارية في التطوير الاقتصادي والحضري بحيث تخصص لها ميزانية كأي مدينة اخرى في وسط العراق. لأن هذه المدينة بحاجة مستمرة لصيانة وتجديد البنية التحتية للثروة النفطية التي تعتبر عصب الحياة للشعب العراقي وكذلك لصيانة وتجديد البنية التحتية للموانئ. لذلك ينبغي تخصيص نسبة معينة من ايرادات الثروة النفطية للبصرة للغرضين المذكورين وهما غرضان يصبان في مصلحة الاقتصاد الوطني.
وجاءت المادة (١١٠) لتؤكد خطورة النقص القانوني في المادة (١٠٩).
اذ نصت هذه المادة على (تقوم الحكومة الاتحادية بادارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقليم والمحافظات المنتجة على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني..)
معنى ذلك ان الحكومة يمكن ان تتصرف بنوع ملكية الثروة الهايدروكاربونية عن طريق خصخصتها للشركات الاجنبية من دون الرجوع الى الجمعية الوطنية. ويعزز هذا التوجس الفقرة ثانيا من المادة (١١٠) التي تشير الى ان (الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات تقوم برسم السياسات الستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار). ان عبارة مبادئ السوق تعني التوجه نحو الاقتصاد الحر. ومن مكوناته الخصخصة والدخول في زوبعة عولمة الاقتصاد. في وقت يعاني فيه الاقتصاد العراقي الضعف بسبب الاختلالات الهيكلية. وتدمير البنية التحتية وشيوع البطالة على اية حال. كشف مواقع الخلل في الدستور انه كتب في عجالة ومدة قياسية قصيرة على خلاف دساتير العالم. فالدستور الامريكي انجز بعد ١٣ عاما من الاستقلال وعلقت قضايا خلافية الى ما بعد العام ١٧٨٩ بعد تدخل (جورج واشنطن) بطل الاستقلال. كما ان الدستور البلجيكي لم يكتمل الا في العام ١٩٩٣, بعد استفحال الخلاف بين مكونات الشعب البلجيكي الثلاثة التي وصلت الى حد الكراهية والمكائد بين (الفلمنك) و (الوالون). والفلمنك من أصول جرمانية ويتحدثون اللغة الهولندية. والآخرون من اقوام فرنسية ونذكر هنا هذه الحقائق لنؤكد انه لسنا وحدنا من بين شعوب العالم نتشكل من مكونات اثنية ومناطق جغرافية ولغات متعددة. وكأن ذلك يعقد التوافق على نصوص الدستور مثلما يروج البعض في الفضائيات ووسائل الاعلام الأخرى. ان المهم ليس أن نكتب دستورا وانما الأهم من ذلك هو أن يحترم الجميع الدستور وينفذ السياسيون بنوده.

لنتجنب ازمات السوق مبكراً

في الهم الاقتصادي

حسام الساموك

صحيح ان عدداً من الازمات التي تجابه حركة السوق وتشل فاعليتها تأتي بشكل عابر وربما عفوي، لكن حلقات طفيلية سرعان ما تستغلها لتلقي بظلالها على مجمل التداولات بما يعطل انسيابية التعاملات اليومية ويؤزم فعاليتها.
والمتابع لمفردات تداولات السوق خلال هذه الايام سرعان ما يتنبه لاحتمالات تصاعد ازمة في سيولة الفئات النقدية الصغيرة، وخاصة فئتي الالف والمئتين وخمسين دينارا بوصفهما الفئتين الاكثر تداولا في حركة السوق مما يستدعي الاسراع لتلافي تصاعد الاختناق النسبي الحاصل باعدادها المعتمدة في التداولات.
ولا نحب ان نذكر بالخطأ الفادح الذي ارتكبته الاجهزة المعنية في البنك المركزي العراقي حينما قام الاخير بضخ الفئات المعدنية الميسرة. كما يفترض. لآلية التداولات اليومية، بعد اكثر من سنة على اصدار العملة الورقية الجديدة، بالشكل الذي جعل عموم المواطنين لا يعبأون بها بل ان الباعة اضطروا الى رفض التعامل بها خاصة ان نزول العملة الورقية الجديدة بلا فئات صغيرة متدرجة صعد عمليا من حالة التضخم وفشلت عمليا فئة الخمسين دينارا الورقية من الصمود في عمليات التداول، ان لم نقل كادت فئة المئتين وخمسين دينارا ان تتبعها بعد تسارع حالة التضخم التي تباطأت بفعل بعض الاجراءات لعل ابرزها اعتماد مزاد الدولار اليومي الذي ثبت الى حد ما من سعر صرف الدينار العراقي وانعش موقفه مقابل العملات الاجنبية لكنه لم يعزز قدرته الشرائية امام تداولات السوق المحلية.
ان المهمة التي ينبغي للبنك المركزي اتباعها، باعتباره السلطة النقدية المعتمدة، هي التنبه لحركة التداولات بحذر تام ومتابعة ضخ الكميات الكفيلة بحل الارباكات القائمة في اطار ندرة السيولة تلافيا لتأزمها واستفحالها وربما استغلالها من الفئات الطفيلية المعروفة، وعلينا ان نتذكر باستمرار الازمة التي حملت اعدادا هائلة من المواطنين. اضطرارا. الى ان تبيع فئة العشرة الاف دينار من الفئات القديمة بستة الاف دينار وان تبقى تلك الازمة درسا بليغا يجدر ان نستفيد منه في كل حين!.

وكيل وزارة الزراعة:

قرار منع دخول منتجات الدواجن لا ينسحب على اللحوم الحمر

بغداد / المدى

قال الدكتور صبحي الجميلي وكيل وزارة الزراعة ان قرار منع دخول منتجات الدواجن لا ينسحب على منتجات اللحوم الحمر وهو قرار تنظيمي يهدف إلى حماية صناعة الدواجن العراقية، ويحد من دخول المنتجات الرديئة التي لا تتوفر فيها الشروط الصحية.
وكانت وزارة الزراعة قد اعلنت في وقت سابق عن قرار منع دخول منتوجات الدواجن اثر دخول كميات كبيرة تالفة إلى السوق المحلية والتي ادت إلى منافسة المعروض المحلي لتدني اسعارها غير انها تفتقر إلى الشروط الصحية.

إتحاد الصناعات العراقي يعقد دورة بشأن التسويق والاسواق العالمية

بغداد / يحيى الشرع

يعقد اتحاد الصناعات العراقي الدورة الثانية حول التسويق والاسواق العالمية للمدة من ٢٧ - ٢٨ من هذا الشهر.
وقالت مديرة قسم الدراسات والتطوير في الاتحاد نوال عبد الحميد الفخري ان هذه الدورة هي الثانية بعد ان عقد الاتحاد الدورة الاولى قبل اشهر وسيتم مناقشة اربعة بحوث اقتصادية وعلمية ستلقى على مدى يومين من قبل اساتذة جامعيين وخبراء في مجال الاقتصاد وبحضور عدد من رؤساء المشاريع الصناعية والاقتصادية فضلا عن مشاركة رجال المراكز البحثية الاستشارية والاقتصادية في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمختلط.
واضافت ان المشاركين في الدورة سيخرجون بعدة توصيات ومناهج اقتصادية تكون دليل عمل لرجال الاعمال واصحاب المشاريع والباحثين في اعتمادها خدمة لاقتصادنا الوطني الذي يقف امام سياسات اقتصادية قوية ورصينة.

رئيس إعمار العقارية يتوقع تراجع إيجارات العقارات في دبي

دبي / وكالات

توقع محمد العبار رئيس شركة إعمار العقارية أن تنخفض أسعار إيجار المساكن والمتاجر في دبي لتصل الى مستويات واقعية خلال العامين القادمين مع بناء عدد اكبر من المساكن والمكاتب.
وقال العبار وهو رئيس الدائرة الاقتصادية في إمارة دبي في بيان إن عددا كبيرا من مشروعات البناء التي تشيد حاليا سيستكمل خلال العامين المقبلين وسيؤدي ذلك لانخفاض الايجارات الى مستويات واقعية. ولم يذكر الى اي مدى يتوقع ان تنخفض الايجارات او متى سيبدأ هذا الاتجاه. واعترف العبار بان زيادة ايجارات المتاجر والمساكن في السنوات الاخيرة دفع بعض الشركات والافراد لمغادرة دبي. ولم يذكر أي أرقام.
واظهر مسح لمؤسسة جلف تالنت لاستشارات التوظيف ان الايجارات في دولة الامارات العربية المتحدة ارتفعت بنسبة ٢٦ بالمئة في عام ٢٠٠٤ مقابل زيادة متوسط الاجور بنسبة ١,٥ بالمئة فقط.
وتشهد دبي ازدهارا للاستثمار العقاري ويقول باحثون في القطاع العقاري ان من المقرر الانتهاء من بناء مئات الالاف من الوحدات السكنية في عام ٢٠٠٨,
ويخشى البعض ان يؤدي ذلك لزيادة العرض عن الطلب وانهيار اسعار الايجارات غير ان العبار استبعد هذه المخاوف وقال ان الاجور ستظل ملائمة عقب حركة تصحيح الاسعار.
واضاف ان السوق تمر بمرحلة ازدهار واعرب عن تفاؤله بمستقبل المدينة. وتوقع ان يساعد القانون العقاري الجديد الذي يصدر قريبا وانخفاض الايجارات على توسع السوق العقارية.
وفي النصف الاول من هذا العام ارتفعت أرباح إعمار بنسبة ٣٨٤ بالمئة الى ٢,٥ مليار درهم (٦٨٠,٨ مليون دولار).

في لقاء مع خبير الاقتصاد الزراعي د. جميل محمد:

اغراق السوق بالمنتجات الزراعية المستوردة يتطلب تنسيقا بين وزارتي الزراعة والتجارة

بغداد / رياض القره غولي

الاقتصاد العراقي يواجه تحديات كبيرة في القطاع الزراعي املتها ظروف كثيرة احاطت بادائه عبر مدة طويلة مما تسبب في نقص الانتاج الزراعي وتراجع الانتاجية وتخلف في استخدام المكننة الزراعية مما مهد لنشوء ظاهرة السوق الحرة بعد التغييرات الجديدة وسياسة الانفتاح الاقتصادي حيث اغرق السوق بالمنتجات الزراعية المستوردة التي اخذت تنافس مثيلاتها المحلية لرخص اسعارها.
وللحديث على انعكاسات ظاهرة اغراق السوق بالمنتجات الزراعية واثرها في اداء القطاع الزراعي، التقت (في الحدث الاقتصادي) الدكتور جميل محمد جميل الخبير في الاقتصاد الزراعي فقال: ان سياسة اغراق السوق بالمنتجات الزراعية المستوردة تتطلب تنسيقاً بين وزارتي الزراعة والتجارة لوضع جدول زمني لتسويق المنتوجات الزراعية المحلية ولاسيما الخضراوات والفواكه، بحيث تقوم وزارة التجارة بايقاف استيراد تلك المنتجات عندما يزداد المعروض منها في الاسواق المحلية بالاضافة إلى فرض ضريبة استيرادية على المنتوجات المثيلة المصدرة للعراق وذلك لتقليل اضرار المنافسة السعرية الحادة في الاسواق على الفلاحين والمزارعين.
ورأى ان تطبيق تلك البدائل لا يؤثر على عملية انتقال السوق العراقية إلى الاقتصاد المنفتح، فمنظمة التجارة العالمية على سبيل المثال قد اعطت استثناءات للبلدان النامية ولاسيما الفقيرة منها لوضع بعض الحواجز الكمركية وغير الكمركية لحماية انتاجها الزراعي..
وعن الاجراءات المطلوب اتباعها لمواجهة ظاهرة اغراق السوق بالمنتجات الزراعية، حث على تفعيل دور المحاجر الزراعية في الحدود لغرض السيطرة النوعية وعدم السماح للمنتوجات غير الصالحة للاستهلاك البشري او المصابة والمتعفنة او ذات النوعيات الرديئة والتي لا تحمل المواصفات المطلوبة من الدخول إلى الاسواق المحلية.
وبين الخبير الزراعي ان وضع القيود الصارمة الكمركية وغير الكمركية على الاستيراد له مساوئ ايضاً لانه لا يحفز المنتجين العراقيين على تحسين نوعية منتجاتهم المعروضة في الاسواق، بيد ان تلك الاجراءات ينبغي ان تكون مقرونة بحملات توعية لتعريف المزارعين باهمية انتاج المحاصيل ذات النوعيات الجيدة القادرة على تحقيق المنافسة مع المنتوجات المستوردة، حيث ان موضع الحماية التجارية لصالح المنتوج المحلي لا يجب ان يعني بقاء المنتجين المحليين متلكئين ومتعكزين على اجراءات وتعليمات الدولة. بدلاً من السعي إلى زيادة انتاجهم وتحسين نوعيته والاعتماد على امكانياتهم الذاتية في خوض المنافسة السوقية التي تطرحها السياسات الاقتصادية الجديدة وإلا فانهم سيضطرون إلى الخروج عن النشاط الانتاجي والتسويقي، مع ضرورة الالمام والمعرفة التام بمؤشرات السوق المحلية والدولية لضبط شروط المنافسة الحرة التي تخلفوا عنها طويلاً بسبب سياسة الانغلاق الاقتصادي التي كانت سائدة في السابق.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٨٠	١٤٩٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨